الأمم المتحدة

ECA/RFSD/2024/11

Distr.: General
2 May 2024

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الدورة العاشرة

أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤

البند ١١ من جدول الأعمال*

النظر في الرسائل الرئيسية وإعلان أديس أبابا بشأن التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية في سبيل تعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة واعتمادهما

الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة: الموجز والرسائل الرئيسية

أولا- مقدمة

١- عقدت اللجنةُ الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وكيانات منظومة الأمم المتحدة،[١] الدورةَ العاشرةَ في مركز الأمم المتحدة في أديس أبابا، بصيغة مختلطة تجمع بين الحضور الشخصي والمشاركة عبر الإنترنت، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤.

٢- وحضر المنتدى أكثر من ١,٢٥٠ مشاركا، منهم وزراء وممثلون رفيعو المستوى عن حكومات ٥١ دولةً عضوا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهيئات حكومية دولية،

* ECA/RFSD/2024/1/Rev.3.

[١] شاركت كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية في هذه العملية، بصفتها كيانات شريكة: مكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التجارة العالمية.

A.24-00577 (A)

وهيئات ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية والجهات ذات المصلحة.

٣- وتناولت الدورة العاشرة للمنتدى موضوع ''تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية''، الذي يتسق تماما مع موضوع اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٤، الذي يحمل عنوان: ''تعزيز خطة عام ٢٠٣٠ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية.''

ثانيا- افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

٤- تولت الصحفية حنان فرجاني إدارة الجزء الافتتاحي، وقامت وزيرة التخطيط والتنمية في إثيوبيا، السيدة فيتسوم أسيفا، بافتتاحه رسميا. وأدلى ببيانات افتتاحية كلٌّ من السيد ميزاما عبدولاي، وزير الموارد المائية والصرف الصحي والبيئة في النيجر، رئيس المكتب المنتهية ولايته؛ والسيد كلافير غاتيتي، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والسيدة مونيك نسانزاباغانوا، نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسيدة روبيناه نابّابجا، رئيسة وزراء أوغندا؛ والسيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة.

٥- وقد أشار السيد عبدولاي إلى أن المنتدى يشكِّل فرصة لأفريقيا حتى تُعيد تأكيد التزاماتها الجماعية، بما في ذلك التزاماتها تجاه الأجيال المقبلة. وشدد على التحديات العديدة التي تحُول دون أن تحقق القارة الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ودعا إلى إيجاد حلول ابتكارية لسد الفجوة التمويلية، وجَعْل الديون أكثر قابلية للتحمّل، ومعالجةِ الآثار السلبية لتغير المناخ، وتعزيزِ المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.

٦- أما الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا فقد سلَّط الضوء على ضرورة التصدي للتحديات المالية الملحة التي تواجهها أفريقيا، وتعرقل الجهود الرامية إلى رفع مستوى التمويل المناخي وإصلاح الهيكل المالي العالمي. وأشار إلى الحاجة إلى تركيزٍ استراتيجيٍّ على المجالات التي قد يكون للعمل فيها أكبرُ أثر ممكن، وهي مجالات التحوّل الستة: النظم الغذائية؛ والحصول على الطاقة والقدرة على تحمّل تكاليفها؛ والربط الرقمي؛ والتعليم؛ والوظائف والحماية الاجتماعية؛ وتغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وأضاف أنه من الأهمية بمكان الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لاستحداث سلاسل قيمة إقليمية في مجال المعادن الحرجة الأفريقية، من أجل تسخير التوجه العالمي نحو خفض الانبعاثات إلى المستوى الصفري بغية توليد الثروة للقارة. وشدد أيضا على أهمية التعاون والشراكات بين جميع الجهات ذات المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص.

٧- ونوّهت السيدة نسانزاباغانوا باعتماد خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ والحاجة الملحة إلى التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا في مجال التنمية. وشددت على أهمية تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وضرورة التخلص من المخاطر في مجالي التمويل وتعبئة الموارد المحلية.

٨- وسلطت السيدة نابّانجا الضوء على مسألة القدرة على تحمل الديون باعتبارها تحديا جسيما للعديد من الدول الأفريقية، ودعت إلى التعجيل بإصلاح الهيكل المالي العالمي. وشددت على ما للقارة من إمكانات بوصفها مصدرا للابتكار والحلول التي يمكن الأخذ بها في أماكن أخرى من العالم، حيث ذكَرَت عددا من المبادرات الرامية إلى الحد من الفقر وتمكين الشباب والنساء، وأشارت إلى أنه يمكن أن تقود الزراعةُ الذكية المراعية للتغيرات المناخية والعلومُ والتكنولوجيا والابتكار إلى التنمية المستدامة.

٩- وشددت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة على الآثار السلبية للأزمات والصدمات العالمية على أفريقيا، لا سيما ما نجم عنها من تقلصٍ في هامش المناورة المالي بالنسبة لقطاعات حيوية مثل التعليم والرعاية الصحية. وتبعا لذلك، أشارت إلى أنه ينبغي أن يكون لأفريقيا صوت جماعي أقوى في الدعوة إلى الخطة المقترحة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة بمبلغ ٥٠٠ مليار دولار سنويا. وشددت في الأخير على الحاجة إلى توسيع نطاق التدابير التي تساهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

١٠- وفي معرض إشارة السيدة أسيفا إلى أن أفريقيا تواجه تحديات مثل الصدمات المناخية والتوترات الجيوسياسية والفقر المدقع، أبرزت أهميةَ التركيز على أولويات التنمية، بما في ذلك الحد من الفقر وإرساء السلام وتمكين النساء والشباب. وفي هذا السياق، لفتت الانتباه إلى التقدم الذي أحرزته إثيوبيا في تعبئة الموارد المحلية لتوجيهها إلى احتياجاتها الإنمائية.

ثالثا- الموجز والرسائل الرئيسية

١١- تتضمن الفروع التالية موجزا لأهم القضايا والتوجهات والرسائل الرئيسية، بما في ذلك توصيات السياسة العامة المنبثقة عن العروض والمداولات التي جرت خلال الدورة العاشرة للمنتدى. وتنطوي الرسائلُ الرئيسيةُ على الأولوياتِ وسبل العمل وتوصياتٍ لأفريقيا من أجل تسريع التنفيذ على مستويات متعددة، وتُشكلُ المساهمةَ الجماعية للمنطقة في اجتماع عام ٢٠٢٤ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ألف- حلقة النقاش الرفيعة المستوى الأولى: تعزيز الطموح والحلول الابتكارية للقضاء على الفقر وتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها" (البند ٢ من جدول الأعمال)

١- مقدمة

١٢- عرض ممثل عن الأمانة الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية بشأن حلقة النقاش الرفيعة المستوى (ECA/RFSD/2024/INF/4/Rev.1).

١٣- وألقت السيدة مونيك نسانزاباغانوا، نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، كلمة رئيسيةً عن خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، حيث أكدت على دور خطة عام ٢٠٦٣ ورؤيتها لأفريقيا متكاملة ومزدهرة وتنعم بالسلام. وناقشت المتحدثة الأسس السبعة التي تركّز عليها الخطة، ألا وهي: الرخاء؛ والتكامل الإقليمي؛ والحوكمة والمؤسسات الخاضعة للمساءلة؛ والسلام والأمن؛ وتعزيز ثقافة التفرد والتنوع؛ والاستثمار في رأس المال البشري، مع التركيز على النساء والشباب؛ وأفريقيا بوصفها فاعلا قويا ومؤثرا في الساحة العالمية.

١٤- وعرضت السيدة حنان مرسي، نائبةُ الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، المكلفةُ بالبرامج وكبيرةُ الاقتصاديين، التقريرَ المتعلق بما أحرزته أفريقيا من تقدم نحو تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ (ECA/RFSD/2024/10/Rev.1). وأبرزت السيدة مرسي إمكانية الاستفادة من مبادرات التكامل الإقليمي، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتطوير أسواق أرصدةِ الكربون والتنوعِ البيولوجي، وذلك لحشد التمويل للتنمية المستدامة. وأشارت إلى أنه يجب على أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز الشراكات في سبيل تعبئة ٢٫٨ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠ لتنفيذ مساهماتهم المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس. ودعت إلى تطوير المؤسسات التي تعزز الشفافية والمساءلة وتشجع على المشاركة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

٢- المناقشة والتوجهات

١٥- أشار المشاركون إلى أن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغايات على المستوى الوطني بطيء ويجب بالتالي التعجيل به. وأكدوا أنه يجب أن تكون خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ كلتاهما على صلة بشعوب أفريقيا وتحققان فوائد ملموسة للفئات السكانية الأكثر ضعفا، بمن فيهم أولئك الذين يفتقرون إلى الكهرباء والصرف الصحي، ويعانون من العنف وانعدام الأمن ويصادفون فرص عمل محدودة. وقالوا إن مواءمة الخطتين مع خططٍ قابلةٍ للتنفيذ على الصعيدين الوطني ودون الوطني وربطهما بالسياقات المحلية أمرٌ حاسم لتحقيق أقصى الأثر وضمان تحقيق نتائج طويلة الأمد للقارة.

٣- الرسائل الرئيسية

١٦- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' أن ينخرطوا بشكل فعال مع المجتمع المدني وأن يبيّنوا بوضوح أن خطة عام ٢٠٦٣ خطة جماعية للمجتمع بأكمله وليست خطة حكومية فقط؛

'٢' الحرص على أن تكون خططهم المالية محددة من تلقاء أنفسهم وتسد الفجوة التمويلية، بما في ذلك عن طريق جمع المزيد من التمويل الابتكاري والمختلط من القطاع الخاص ومن الضرائب، وبمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وذلك بزيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وبمراقبة أفضل لاستخدام المعونة؛

'٣' منح الأولوية للمحافظة على النظم الغذائية في أفريقيا، بما أنها أساسيةٌ للاقتصادات الأفريقية، وبما أن الزراعة الأفريقية، التي تعتمد إلى حد كبير على الأمطار، تتأثر سلبا بتغير المناخ وحالات الجفاف والفيضانات الأكثر حدة؛

'٤' إدارة الموارد الطبيعية بمسؤولية والحرص على إضافة المزيد من القيمة إلى المعادن التي تعتبر حاسمة للانتقال الطاقوي العالمي؛

'٥' تحديد أولويات الإجراءات الرامية إلى إنهاء النزاعات وعدم الاستقرار والتركيز على منع نشوب النزاعات؛

'٦' الاستثمار في رأس المال البشري وفي تنمية الفئات الضعيفة والشباب في أفريقيا، بما في ذلك من خلال تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، باعتبارهما عنصرين حاسمين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

'٧' اعتماد سياسات كفيلة ببناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الداخلية والخارجية وتُركِّز على تنفيذ 'إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠'.

(ب) ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:

'١' الاستمرار في استخدام قدرتهم على التعبئة وتخصيص الموارد لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنجاز خطة السنوات العشر الثانية

لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛

'٢' الدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي، مثل زيادة التمويل بشروط ميسّرة، بما في ذلك للبلدان ذات الدخل المتوسط، وإجراء تقييمات صحيحة للمديونية الحرجة، والاعتراف المنصف بالأصول والتوجهات المالية الأفريقية، بغية تحقيق تقديرات ائتمانية أكثر دقة؛

'٣' دعم عملية التعلم من البلدان التي نجحت في مواجهة التحديات، وذلك بتسليط الضوء على أفضل الممارسات التي يمكن للبلدان الأخرى تطبيقها؛

'٤' الإقرار بوجوب مراعاة الخصائص الوطنية في سبيل إنجاز خطة التنمية المستدامة.

باء- حلقة النقاش الرفيعة المستوى الثانية: السباق إلى عام ٢٠٣٠ وما بعده: الاستفادة من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل للعودة إلى المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البند ٤ من جدول الأعمال)

١- مقدمة

١٧- عرض ممثل عن الأمانة الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية بشأن حلقة النقاش الرفيعة المستوى (ECA/RFSD/2024/INF/6/Rev.2).

٢- المناقشة والتوجهات

١٨- شدد المشاركون على أنه ينبغي 'لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل' التركيز على حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، والاقتصادات القائمة على حقوق الإنسان، والسلم، والأمن، والحوكمة. وسلطوا الضوء على الحاجة إلى إشراك الشباب مشاركة فعالة في مؤتمر القمة وضرورة أن تعيد أفريقيا التفكير في نهجها المتبع في عرض وجهات نظرها في المفاوضات على المنابر المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤتمر القمة. وأكدوا على أن المشاركين في هذا المؤتمر في حاجة إلى تحسين مهاراتهم للمساهمة بفعالية أكثر في الحوارات، وأن أفريقيا تحتاج إلى إبداء إرادة أكبر والحديث بوضوح عن أصولها ومساهماتها عند العمل مع الشركاء وفي المفاوضات.

٣- الرسائل الرئيسية

١٩- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:

'١' الحرص على أن تكون التحضيرات 'لمؤتمر القمة المعني

بالمستقبل' شاملة للجميع وتتضمن آراء النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وتطلعاتهم؛

'٢' التشجيع على إقامة شراكة جديدة تمنح أفريقيا مكانة بارزة في الميثاق المزمع اعتماده مستقبلا في مؤتمر القمة؛

'٣' تعزيز التعاون في القارة، بما في ذلك في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والتدريب، في سبيل دعم التنمية والتكامل الإقليمي؛

'٤' الاستثمار في تدريب الشباب على المهارات لتحسين فرص توظيفهم ومعالجة ارتفاع مستويات البطالة؛

'٥' الحرص على أن تولِّد التنمية فرصَ عمل مستدامة للشباب، بهدف إطلاق العنان لإمكاناتهم كاملةً؛

(ب) ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تدعم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز نظم بياناتهم من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة، بما في ذلك عن طريق المساعدة في بناء مهاراتهم ومواردهم المتصلة بالبيانات.

جيم – حلقة النقاش الرفيعة المستوى الثالثة: أولويات الشباب فيما يتعلق بمؤتمر القمة المعني بالمستقبل وتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ (البند ٥ من جدول الأعمال)

١– مقدمة

٢٠– قدم ممثل عن الأمانة الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية بشأن حلقة النقاش الرفيعة المستوى (ECA/RFSD/2024/INF/3/Rev.2).

٢– المناقشة والتوجهات

٢١– رحب المشاركون بتعيين أمين عام مساعد لشؤون الشباب، وهو أول منصب من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة، ويرمز إلى أهمية قضايا الشباب في الهيكل المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٢– وأشاروا إلى أن ما أُحرز من تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد خرج كثيرا عن المسار الصحيح وأن 'مؤتمر القمة المعني بالمستقبل' يتيح فرصة للشباب ليصبحوا محركين للتنمية. واستعدادا لمؤتمر القمة، سيَعقِد اتحاد الشباب الأفريقي مشاورة إقليمية في نيسان/أبريل ٢٠٢٤ مع مجالس الشباب في جميع أنحاء أفريقيا لوضع الصيغة النهائية للموقف الأفريقي الموحَّد بشأن أولويات الشباب.

٣- الرسائل الرئيسية

٢٣- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:

(أ) إشراك الشباب في كافة عمليات اتخاذ القرار، وبالتالي إيجاد الفرص التي تحوِّل ما تحقق من نتائج في التنمية، الأمر الذي يؤدي إلى مجتمعات أقوى وأكثر شمولا؛

(ب) الالتزام بسد الفجوة الرقمية من خلال معالجة فجوة المهارات وعدم تطابق المهارات لإعداد الشباب لمستقبل أفضل، بما في ذلك في الاقتصاد الرقمي؛

(ج) وضع آليات تمويل للشركات الناشئة، بهدف دعم الابتكار بين الشباب؛

(د) الاستثمار في البنية التحتية وإنشاء أنظمة تُدعم تدريس العلوم والتكنولوجيا والابتكار للشباب لتمكينهم من تصور أفكار جديدة واختبارها وتطويرها؛

(هـ) توسيع نطاق الاستفادة من جهود التثقيف والتوعية الشاملة في مجال الصحة الجنسية، بهدف إنهاء الأبوة والأمومة بين المراهقين، وكسر حلقة الفقر، وتمكين الشباب وإيجاد فرص مُنتجة لهم، ما يؤدي إلى تحسين دعم الصحة العقلية وتقليص فرص تطرفهم؛

(و) تعزيز الهياكل القائمة التي تُشرك الشباب من خلال ضمان تمويلها بشكل مستدام، لتمكين الشباب من الانخراط بشكل فعال في عمليات التنمية.

دال- حلقة نقاش عامة عن الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية والإجراءات المتخذة لتعزيز المؤسسات والسياسات والخطط والميزانيات في سبيل تسريع التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتوسيع نطاقه [البند ٦ من جدول الأعمال]

١- مقدمة

٢٤- عرض ممثل عن الأمانة الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية بشأن حلقة النقاش العامة (ECA/RFSD/2024/INF/1/Rev.2).

٢- المناقشة والتوجهات

٢٥- أشار مدير الجلسة مع التقدير إلى احتمال أن تكون جميع الدول الأفريقية، بحلول موعد اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠٢٤، قد أكملت استعراضا طوعيا وطنيا واحدا على الأقل بشأن التقدم الذي أحرزته نحو التنمية المستدامة، وفي ذلك إنجازٌ كبير. وهذه الاستعراضات، التي تعد بمثابة أداة للدول لاستخلاص

الدروس من أقرانها وتحسين تنفيذها لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، استُكملت على مستوى القواعد الشعبية باستعراضات طوعية محلية. وناقش المشاركون التدابير اللازمة لتسريع الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية ولزيادة أثرها.

٣- الرسائل الرئيسية

٢٦- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' وضعُ الشباب حقًّا في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بتشجيع ريادة الأعمال، وإيجاد فرص العمل، وبناء المؤسسات، والتكنولوجيا وغيرها من المبادرات، وجميعها بقيادة الشباب، وبتمكينهم من العمل كحلقة وصل بين مجتمعاتهم والأهداف المراد تحقيقها؛

'٢' التركيزُ على تنفيذ السياسات المتعلقة بالالتزامات التي قطعوها ومتابعتها، حيث تؤدي النساء دورا رئيسيا في صياغة السياسات، وتحديدُ أولويات التمويل للمجالات المحددة في الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية؛

'٣' تسخير الاستعراضات الطوعية المحلية للمشاركة بشفافية مع الجهات المعنية وضمان إدراج الأولويات والنجاحات والرؤى المحلية في هذه الاستعراضات، مع الاحتفاظ بأصالتها وروابطها المحلية؛

'٤' تعزيز آليات التمويل المتكاملة لتعبئة التمويل المتوخَّى ومواءمة الميزانيات مع الأهداف، والحرص على أن يكون التمويل مستداما، بدلا من كونه مخصصا لمشاريع بعينها فحسب؛

'٥' تحسين نُظُم جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها، في سبيل ضمان استناد الاستعراضات إلى الحقائق على أرض الواقع وأن تكون السياسات موجهة وقائمة على الأدلة؛

'٦' وضع برامج ابتكارية لنشر نتائج الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية؛

(ب) ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة القيام بما يلي:

'١' المساعدة في بناء قدرات جهات الاتصال الحكومية في مسائل الاستعراضات الطوعية الوطنية لتحسين رصد الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة

عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتقييمها، وتعزيز المواءمة بين الخطتين، بالتنسيق مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛

'٢' استخدام أدوات مثل 'المبادئ التوجيهية للاستعراضات الطوعية المحلية في أفريقيا'، وتدريب المدربين وغيرها من العمليات لتوسيع نطاق التوعية بحيث تشمل مُدخلات المزيد من المجتمعات والمناطق المحلية في الاستعراضات الطوعية المحلية.

هاء- حلقة نقاش عامة بشأن إحداث تحول في النظم الإحصائية وتحديثها في سبيل إنتاج بيانات وإحصاءات عالية الجودة يمكن استخدامها لتتبع التقدم المحرز وتعزيز السياسات والخطط الوطنية الرامية إلى تسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ (البند ٧ من جدول الأعمال)

١- مقدمة

٢٧- عرض ممثل عن الأمانة الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية بشأن حلقة النقاش العامة (ECA/RFSD/2024/INF/2/Rev.2).

٢- المناقشة والتوجهات

٢٨- تناول المشاركون ما ينطوي عليه إنتاج بيانات وإحصاءات عالية الجودة في أفريقيا من تحديات، بما في ذلك الافتقار إلى الأطر القانونية والمؤسسية، ومحدودية القدرات والهياكل الأساسية التقنية، وعدم كفاية التنسيق فيما بين النظم الإحصائية الوطنية، وتشظّي نظم البيانات، وعدم كفاية التمويل والاستثمار، وعدم اتساق عرض البيانات. وقد جرت دعوة البلدان بإلحاح إلى إحداث تحول في نظمها الإحصائية الوطنية وتحديثها، وذلك باتباع خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإحداث تحوّل في الإحصاءات الرسمية في أفريقيا وتحديثها، ٢٠٢٣-٢٠٣٠، وبدعم من الشركاء.

٣- الرسائل الرئيسية

٢٩- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) الحرص على أن تكون البيانات والإحصاءات التي ينتجها موظفو النظم الإحصائية الوطنية ذات صلة بعملية اتخاذ القرار؛

(ب) وضع أطر قانونية ومؤسسية سليمة تتماشى مع الاحتياجات المعاصرة والمعايير الدولية من أجل نظمٍ إحصائية وطنية مرنة وقادرة على الصمود؛

(ج) عقدُ شراكات وتعزيزها مع مختلف الكيانات وأصحاب المصلحة، مثل تلك

التي يتم الترويج لها في إطار مبادرة التأثير الكبير المتعلقة بقوة البيانات، التي أُطلقت في قمة أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٢٣، والتشجيعُ على المشاركة في عمليات تحديث النظم الإحصائية من خلال تمكين شرائح مختلفة من المجتمع، مثل القطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي، المجتمع المدني والشباب، للمساهمة في الإصلاحات؛

(د) دعم إحداث تحول في النظم الإحصائية الوطنية وتحديثها، ومعالجة القيود التي تعترض التمويل، وبناء القدرات وتبادل التكنولوجيا والابتكارات؛

(هـ) تعزيز التنسيق بين النظم الإحصائية الوطنية وتسخير مصادر البيانات غير التقليدية من خلال وضع مبادئ توجيهية بشأن إدماجها في الإحصاءات الرسمية؛

(و) تحسين البنية التحتية للإحصاءات، وذلك بإنشاء مراكز بيانات رقمية أكثر ابتكارا وحواسيب عملاقة في أفريقيا، والاستثمار في الرقمنة وتسخير قدرات الشباب وإبداعهم ومواهبهم الابتكارية.

واو- اجتماعات موازية لإجراء استعراض معمق للتقدم المحرز والتعلم من الأقران وإجراءات التسريع فيما يتعلق بالمواضيع الفرعية للمنتدى الإقليمي [البند ٨ من جدول الأعمال]

١- القضاء على الفقر [البند ٨ (أ) من جدول الأعمال]

(أ) مقدمة

٣٠- عرض ممثل عن الأمانة تقريرا مرجعيا عن الموضوع الفرعي (ECA/RFSD/2024/5/Rev.1)، إلى جانب الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية بشأن الاجتماعات الموازية (ECA/RFSD/2024/INF/5/Rev.1).

(ب) المناقشة والتوجهات

٣١- أشار المشاركون إلى أن آثار تغير المناخ والإرهاب والصراعات الداخلية، والأزمات الصحية مثل تلك الناجمة عن مرض فيروس كورونا ومرض فيروس الإيبولا، وتدفق اللاجئين الفارين من انعدام الأمن والتضخم، قد أعاقت جهود البلدان الرامية إلى الحد من الفقر. وأشاروا أيضا إلى أن زيادة الاستثمار في الزراعة وزيادة الإنتاجية الزراعية، والاستثمار في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية العالية الجودة، وضمان الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، هي أمورٌ في غاية الاهمية لمكافحة الفقر.

(ج) الرسائل الرئيسية

٣٢- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:

(أ) تعزيز الجهود الرامية إلى التعجيل بإصلاح الهيكل المالي الدولي لتعبئة الموارد اللازمة للتصدي للفقر؛

(ب) دعم البلدان الأفريقية في تخفيف عبء الديون لتوسيع هامش المناورة المالي الذي تحتاجه الحكومات لدعم البرامج الاجتماعية؛

(ج) تحديد الأولويات وضمان تخصيص المزيد من موارد الميزانية للجهود الرامية إلى الحد من الفقر ومعالجة التضخم؛

(د) معالجة عدم المساواة بين الجنسين، وإيجاد فرص العمل، ومساعدة الشباب في الحصول على الموارد الاقتصادية، لا سيما الأراضي، في سبيل الحد من الفقر؛

(هـ) منح الأولوية للصلة بين انتشار الفقر وتغير المناخ والحرص على أن تركز الحلول على النساء والشباب؛

(و) إدماج أطر الرصد والتقييم في استراتيجيات الحد من الفقر التي تسترشد بالبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر ووضع حلول محلية للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية؛

(ز) إشراك أصحاب المصلحة في السعي لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، وهو أمر بالغ الأهمية حتى تكون العمليات أكثر شمولا وقادرة على الإسهام في تحقيق نتائج فعالة.

٢- القضاء التام على الجوع [البند ٨(ب) من جدول الأعمال]

(أ) مقدمة

٣٣- عرض ممثل عن الأمانة التقرير المرجعي عن الموضوع الفرعي (ECA/RFSD/2024/6/Rev.2)، إلى جانب الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية بشأن الاجتماعات الموازية (ECA/RFSD/2024/INF/5/Rev.1).

(ب) المناقشة والتوجهات

٣٤- أشار المشاركون إلى أن القارة متأخرة في تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، مشددين على أهمية تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي باستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وضمان حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على المدخلات الأساسية والتكنولوجيا

والمساعدة التقنية. وأكدوا على أن التسويق الفعال للمنتجات أمرٌ حيوي، وأن الحوافز التي تقررها السياسات العامة، مثل الإعفاء الضريبي للميكنة الزراعية، حاسمةٌ أيضا.

(ج) الرسائل الرئيسية

٣٥- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) وضع سياسات ومؤسسات وتحسينها باستمرار لتهيئة بيئة تدعم الأعمال التجارية وتفضي إلى ممارسة الحق في الغذاء للجميع؛

(ب) بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات، بما في ذلك الآثار الطويلة الأجل لتغير المناخ، واعتماد ممارسات زراعية مستدامة؛

(ج) اغتنام الفرص التي يتيحها التقدم التكنولوجي والحلول الابتكارية والقائمة على الطبيعة، إلى جانب الشراكات؛

(د) اعتماد نَهج قائم على الحقوق ومتعدد القطاعات للنهوض بالتحولات الستة المطلوبة لضمان الأمن الغذائي والتغذوي للجميع، ألا وهي تحويل النظم الزراعية والغذائية، والحصول على الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، والربط الرقمي، والتعليم، والوظائف والحماية الاجتماعية، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث؛

(هـ) دعم الأفراد والكيانات في سعيهم إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة في أفريقيا، وذلك بوسائل منها إرساء السلم، والحقوق العقارية، وتمكين المرأة،، والميكنة الزراعية، وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وريادة الأعمال الزراعية، وسلاسل القيمة الإقليمية، والتصنيع الزراعي عن طريق المجمعات الزراعية.

(و) تطبيق نهج على نطاق المنظومة في الجهود الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي والحق في الغذاء، والتحول من التركيز فقط على الزراعة إلى تعزيز النظم الغذائية الموجهة نحو التغذية.

(ز) التحول من تركيز الزراعة على استخدام الأراضي إلى الزراعة المكثفة المواتية للبيئة؛

(ح) تعزيز التمويل والاستثمار ذي النوعية الجيدة في مجال تطوير البنية التحتية وخدمات الدعم المواتية مناخيا؛

(ط) الاستثمار في تسويق الاختراعات الخضراء الآمنة بيئيا لمكافحة الجراد الصحراوي والآفات المهاجرة من أجل تعزيز الأمن الغذائي في كافة أنحاء أفريقيا

٣- العمل المناخي [البند ٨ (ج) من جدول الأعمال]

(أ) مقدمة

٣٦- عرض ممثل عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تمهيدا مقتضا، وقدم ممثل عن الأمانة التقرير المرجعي عن الموضوع الفرعي (ECA/RFSD/2024/7/Rev.1). بالإضافة إلى الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية بشأن الاجتماعات الموازية (ECA/RFSD/2024/INF/5/Rev.1).

(ب) المناقشة والتوجهات

٣٧- ناقش المشاركون ما تحقق من تقدم، وتجارب أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والابتكارات اللازمة لتسريع العمل المناخي المفضي إلى إحداث التحول في أفريقيا. وأشاروا إلى أن القارة تعاني على نحو غير متناسب من خسائر وأضرار واسعة النطاق ذات صلة بالمناخ، تتراوح قيمتها بين ٥ و١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن وقْع ذلك أشدُّ وطأة على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب المشاركون أيضا عن قلقهم من الفجوة الهائلة في التمويل اللازم للحصول على المبلغ المطلوب المقدر بنحو ٢,٨ تريليون دولار لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في أفريقيا.

(ح) الرسائل الرئيسية

٣٨- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' إزالة الحواجز التي تحول دون توفر الأموال للعمل المناخي، وذلك بتعزيز التنويع والابتكار في أدوات التمويل المناخي، بما في ذلك من خلال اعتماد نماذج أثبتت جدواها لمبادلة الديون بالتزامات بالتكيف مع تغير المناخ، والسندات الخضراء والزرقاء، والتأمين ضد المخاطر، والصناديق الوطنية للمناخ والاستثمار واستنساخ تلك النماذج؛

'٢' الاستثمار في تطوير التقنيات الخضراء الخاصة بهم وأن يكونوا في طليعة تحديد عمليات الانتقال العادل التي تتمحور حول الإنسان وقيادتها وتولي زمام الأمور فيها، والاستفادة المثلى من مواردهم الوفيرة لبناء اقتصادات قادرة على الصمود، والإفادة من المنافع الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد وظائف خضراء ولائقة، وتحقيق التصنيع المستدام، وتمكين النساء والشباب والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين، وجميعهم من بين الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ؛

'٣' تعزيز التكيف القائم على المجتمعات المحلية، والنهوض بالتعاون الإقليمي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتكامل الإقليمي، والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لحفز العمل المناخي الابتكاري والمفضي إلى التحول، وتعزيز الممارسات الصناعية المستدامة وتعبئة التمويل من القطاع الخاص؛

'٤' تسريع الاستثمار في تعزيز نظم الإنذار المبكر والتحرُّك المبكر لضمان تحقيق الاستجابة للكوارث المناخية واكتساب القدرة على الصمود في وجهها في الوقت المناسب؛

'٥' تعزيز القدرة الوطنية على الحصول على التمويل المناخي واستخدامه، وذلك على نحو فعال وفي الوقت المناسب؛

'٦' الاستثمار في فهم أسواق الكربون والحرص على أن تكون مشاركتهم في هذه الأسواق شاملة، ولا تركز على رأس المال الطبيعي وتتميز بمعايير عالية من النزاهة، والتفكير في استخدام آليات ضريبة الكربون المناسبة، بما في ذلك الرسوم، لتعبئة الإيرادات المحلية للعمل المناخي المحلي؛

'٧' منح الأولوية لمحو الأمية المناخية وتعزيز المعرفة بالمخاطر وإدارتها لدعم نهج متكامل للتخطيط للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذه، وتعزيز برامج التدريب للنساء والشباب لتزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة للوظائف الخضراء، وبالتالي ضمان الانتقال العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون؛

'٨' تعزيز عملية جمع البيانات المناخية المحلية والمصنفة والسياقية وتوافرها لدعم التخطيط الإنمائي المقاوم لتغير المناخ؛

(ب) ينبغي للدول الأفريقية وشركائها الإنمائيين والقطاع الخاص العمل معا لتعزيز التوعية وتقديم المساعدة التقنية للبلدان الضعيفة من خلال 'شبكة سانتياغو من أجل تجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ وتقليلها إلى أدنى حد ومعالجتها'، واستحداث أدوات للتمويل المناخي ومواجهة مخاطر الكوارث، وأدوات لنقل المخاطر وإزالتها ودعم استخدام هذه الأدوات؛

(ج) ينبغي لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته التاسعة والعشرين أن يُقر باحتياجات الدول الأفريقية وظروفها الخاصة، بغية وضع مسارات انتقالية عادلة للدول في سياقها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، ولقدرات كل دولة من الدول الأفريقية.

٤- السلام والعدالة والمؤسسات القوية [البند ٨ (د) من جدول الأعمال]

(أ) مقدمة

٣٩- عرض ممثل عن الأمانة التقرير المرجعي عن الموضوع الفرعي (ECA/RFSD/2024/8/Rev.2)، إلى جانب الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية بشأن الاجتماعات الموازية (ECA/RFSD/2024/INF/5/Rev.1).

(ب) المناقشة والتوجهات

٤٠- أشار المشاركون إلى أنه رغم ما تحققه البلدان الأفريقية من تقدم من حيث الطبيعة الديمقراطية لانتخاباتها، فإنها تتراجع فيما يتعلق بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يؤدي إلى تدهور السلم والأمن وسيادة القانون.

(ج) الرسائل الرئيسية

٤١- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تعزيز مؤسسات الحوكمة وسيادة القانون لحماية حقوق الإنسان، والحد من الفساد بجميع أشكاله، والتصدي للتحديات الناشئة مثل الارتفاع الذي شهده مؤخرا تعاطي المخدرات بين الشباب، وزيادة الوعي على جميع مستويات المجتمع بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وتعزيز عمليات السلم والمصالحة، وضمان المساواة في لجوء الجميع إلى العدالة وتعزيز الشفافية والمساءلة؛

'٢' وضع استراتيجيات واضحة وتنفيذها لتسريع الجهود الرامية إلى تنفيذ أحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الفساد؛

'٣' تعزيز نظم جمع البيانات المصنفة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال توفير الولايات القانونية والموارد الملائمة لجمع البيانات ومعالجتها وإتاحتها لدعم تقييم المخاطر وأوجه الضعف، وتجميع المؤشرات والدعوة إلى سياسات مناسبة وتدابير تصحيحية؛

'٤' تعزيز الاستراتيجيات الحكومية والهياكل المؤسسية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار بالأسلحة الصغيرة، في سبيل كبح نزيف الموارد وإثارة النزاعات والعنف، وذلك بهدف إرساء إدارةِ ما بعد النزاع وتحقيق السلام الدائم؛

’٥‘ إدماج نُهُج قائمة على حقوق الإنسان في السياسات وممارسات الحوكمة، وتيسير الوصول إلى المعلومات وضمان الحريات الأساسية وهوية قانونية للجميع، بهدف حماية وتعزيز حرية التعبير، والحق في التجمع وتكوين الجمعيات والرأي، وتسجيل جميع المواليد، والإشراك الفعَّال لكافة الفئات المهمشة، واحترام كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمشاركة في عمليات بناء السلام العالمي وحل النزاعات؛

’٦‘ توفير الموارد اللازمة لمشاركة أفريقية أقوى وأكثر فعالية في عمليات وضع المعايير العالمية، بهدف بناء الأمن المالي وغيره من أشكال استقلال القارة وحماية مصالحها على الساحة العالمية؛

’٧‘ تعزيز تعبئة الموارد المحلية حتى تكون لدى أفريقيا قدرةٌ أكبر على تمويل خطتها للتنمية المستدامة وتطلعاتها الإنمائية؛

’٨‘ تسخير الهجرة باعتبارها فرصة للتنمية ومعالجة عدم اتساق السياسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ب) ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة القيام بما يلي:

’١‘ مساعدة البلدان في تحسين نظم جمع البيانات لديها، بهدف دعم التخطيط، ورسم السياسات القائمة على الأدلة، والدعوة والرصد والإبلاغ والتقييم فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

’٢‘ دعم البلدان في تعزيز قدرتها على تقييم المخاطر وقياسها كميا والانخراط في أنشطة التوعية وفي وضع السياسات القائمة على الأدلة بهدف الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وذلك لزيادة تعبئة الموارد المحلية، ومنع التدفقات غير المشروعة للأسلحة، وتعزيز السلم والأمن في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؛

’٣‘ دعم عملية إصلاح هيكل الحوكمة الدولية، وذلك بهدف الانتقال إلى نظام ضريبي عالمي جديد وشامل، والدعوة إلى الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥- عقد الشراكات لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ [البند ٨ (هـ) من جدول الأعمال]

(أ) مقدمة

٤٢- عرض ممثل عن الأمانة التقرير المرجعي عن الموضوع الفرعي (ECA/RFSD/2024/9/Rev.1)، إلى جانب الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية بشأن الاجتماعات الموازية (ECA/RFSD/2024/INF/5/Rev.1).

(ب) المناقشة والتوجهات

٤٣- سلّط المشاركون الضوء على الحاجة الملحة لمعالجة الأزمات المتعددة والمترابطة، التي تمثل كلٌّ منها عقبةً كأداء تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطلعات في إطار خطة عام ٢٠٦٣. فقد تفاقم الوضع بسبب ندرة الموارد، والضغوط على الميزانيات الوطنية، والأولويات المتزاحمة فيما بين الشركاء الإنمائيين. وشددوا أيضا على الحاجة إلى عقد شراكات مهيكلة بين أصحاب المصلحة المتعددين، تشمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين، في سبيل النهوض بنهج متكامل للتصدي بفعالية للتحديات المطروحة على الصعيد الإنساني والإنمائي وتلك المتعلقة بالسلم والأمن.

(ج) الرسائل الرئيسية

٤٤- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تحسين أطر السياسات والأطر التنظيمية وتهيئة بيئات تمكينية لجمع التمويل الأخضر، وتحسين عملية تعبئة الموارد المحلية، وإدارة الديون على نحو مستدام؛

'٢' زيادة الاستثمار في النظم الإحصائية الوطنية ووضع خرائط طريق موضع التنفيذ تحسبا لتحديثها، بغية تحسين قدرتها على الصمود وتيسير جمع البيانات الموثوقة؛

'٣' التشجيع على استخدام التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، للتعجيل بتحقيق الأهداف والتطلعات في إطار الخطتين وضمان تمتع الجميع على قدم المساواة بفوائد العولمة؛

'٤' زيادة الشراكات مع المنظمات التطوعية للاستفادة مما يتمتع به المتطوعون من إمكانات لسد الفجوات من حيث المهارات والقدرات والتمويل والبيانات في جميع أنحاء القارة؛

(ب) ينبغي للشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:

'١' ضمان ما يكفي من التمويل الميسَّر والابتكاري في متناول أفريقيا على أساس منصف، بما في ذلك أولوية الوصول إلى آليات جديدة لتحسين شروط الائتمان وزيادة فرص الحصول على الأدوات المالية الميسورة التكلفة، مثل تحويل الديون إلى التزامات بصون البيئة، من أجل التصدي للتحديات المتشابكة المطروحة على صعيد الديون وتغير المناخ والتنمية المستدامة؛

'٢' دعم تصميم استراتيجيات وخطط لبناء القدرات الإقليمية والوطنية والقطاعية، والاستثمار في تنفيذها، والاستفادة من المنصات القائمة والتكنولوجيات الناشئة لتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتعزيز ما يتصل بذلك من رصد وإبلاغ.

زاي- حلقة نقاش عامة بشأن الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي للحد من الفقر وتعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

[البند ٩ من جدول الأعمال]

١- الرسائل الرئيسية

٤٥- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه ينبغي أن يقوم الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

(أ) إصلاح مناهج التعليم حتى تغدو المؤسسات التعليمية مؤسساتٍ لريادة الأعمال، تنتج سلعا وخدمات وتضطلع بالبحث والتطوير مع قطاعات المجتمع الأخرى؛

(ب) وضع سياسات وآليات لضمان تطوير مراكز التميز الأفريقية التي تتكون من الحاضنات والمسرعات ومراكز الابتكار ومكاتب نقل التكنولوجيا حيث يمكن تطوير المنتجات الابتكارية، وتوسيع نطاق الأعمال التجارية، ورصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه بانتظام؛

(ج) الحرص على أن تكون المنصات والتكنولوجيات الرقمية متاحة للجميع وآمنة ومأمونة، لا سيما للشباب والنساء وكبار السن، وأن يتم إدراج التكنولوجيات الرقمية في نظام التعليم بأكمله والاستفادة منها لتحسين نوعية التعليم ولإعداد الشباب لوظائف المستقبل؛

(د) الاستفادة مما يكتنزه مجتمع الشتات الأفريقي الواسع من معارف وخبرة، وذلك باستخدام منصات الابتكار المفتوحة حاليا وزيادة الاستثمار في مراكز البحث والتطوير والمراكز والمجمعات التكنولوجية والمرافق المماثلة لجذب الطلاب والباحثين ورواد الأعمال من

الشتات والشركات الخاصة للقدوم إلى أفريقيا للمشاركة في وضع حلول شاملة للتحديات المعقدة التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) وضع خطط عمل بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار لزيادة الاستثمار في البحث والتطوير وتعزيز أنظمة الملكية الفكرية بهدف دعم التصنيع وتحقيق أقصى قدر من الفرص التي يوفرها إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(و) اعتماد إعلان قاري بشأن الحرية العلمية لتشجيع نشر العلوم وتعميمها واستخدامها للاستنارة بها في رسم السياسات وإفادة المجتمع ككل، وزيادة إمكانية الوصول إلى البيانات وإنشاء هيئات علمية مهنية لحماية الحقوق ذات الصلة؛

(ز) الترحيبُ بما أُحرز من تقدم منذ اعتماد الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بصورة مشتركة في تموز/يوليه ٢٠٢٣ خطةً للابتكار ووضعُ خرائط طريق لاستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة بشكل أكبر من الفرص المتاحة في إطار تلك الخطة لسد الفجوات التمويلية وتعزيز البحث والابتكار وريادة الأعمال؛

(ح) تنفيذ سياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، واستراتيجيات وخرائط طريق من شأنها التعجيل بتحقيق الغاياتِ القائمةِ على العلم الواردةِ في أهداف التنمية المستدامة، مع التشجع في الوقت نفسه على زيادة الاستثمار في البحث والتطوير، والعلم المفتوح وأنظمة الملكية الفكرية الملائمة، بغية دعم تنمية رأس المال البشري والتصنيع والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ط) اعتمادُ إعلان إقليمي بشأن الحرية العلمية للرفع من شأنها وتعزيز التعاون، بالاستناد إلى 'برنامج اليونسكو لتعزيز الحرية العلمية وسلامة العلماء والدعوة إلى العمل المرتبطة به'، وتعبئة الجمعيات والشبكات العلمية المهنية للتشجيع على نشر العلوم واستخدامها لرِفد السياسات وإفادة المجتمع ككل، وتعزيز الحصول على التمويل والمعلومات، وتحسين إدارة البيانات، وتعزيز الثقة في العلوم.

(ي) تنفيذ مبادرات فعالة كجزء من 'العقد الدولي للعلوم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢٤-٢٠٣٣)'، الذي تقوده اليونسكو، عبر قطاعات ومناطق متنوعة في أفريقيا، من خلال الاستثمار في البنية التحتية للبحث، وفي التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وبناء ثقافةِ العلومِ ومدِّ الجسور بين العلوم الإنسانية والاجتماعية، من ناحية، والعلوم الطبيعية، من ناحية أخرى، من خلال التعاون والشراكات بين مختلف التخصصات ووجود تفاعل قوي بين العلوم والسياسات والمجتمع.

حاء- عروض ومناقشات بشأن المسارات المفضية إلى التحوّل والإجراءات الطموحة في سبيل تسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ [البند ١٠ من جدول الأعمال]

١- مقدمة

٤٦- قدم ممثلو الأمانة، وأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنسقو الأمم المتحدة المقيمون، والمجموعات الرئيسية وغيرهم من أصحاب المصلحة، عروضا استندت إلى نتائج الاجتماع السنوي لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، وتبادلوا الأفكار المستخلصة من التجارب والجهود الوطنية الرامية إلى تسريع عملية تنفيذ الخطتين.

٢- المناقشة

٤٧- انخرط المنتدى في حوار بشأن الدعم المقدم من كيانات منظومة الأمم المتحدة في تطوير المسارات المفضية إلى التحول واتخاذ إجراءات طموحة لتسريع تنفيذ الخطتين.

(أ) عرض عن المبادرات المفضية إلى التحول التي اتخذتها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ [البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال]

٤٨- في ضوء المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الأساسية التالية:

(أ) ينبغي أن تكون كرامة الإنسان وقدرته على التصرف، والتضامن ووجود جيل جديد من القيادة، في صلب 'مؤتمر القمة المعني بالمستقبل' وعمل المنظومة الإنمائية، لأن الاستثمار في التضامن والحفاظ على كرامة الإنسان أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) يجب على الأمم المتحدة والعالم أن يُقرّا بأهمية المعادن الحيوية، والحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي، وإلى الالتزام بمبادئ حوكمة أسواق الكربون، وهي كلها أمور بالغة الأهمية لضمان قيام أفريقيا بتمويل تنميتها الخاصة؛

(ج) ثمة حاجة إلى تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القُطرية ووضع حلول ابتكارية لعقد شراكات مع القطاع الخاص لضمان التنمية المستدامة؛

(د) ثمة حاجة إلى رفع أصوات أفريقيا عاليا في 'مؤتمر القمة المعني بالمستقبل' من خلال انخراط الشباب بشكل فعّال وبلورة موقف أفريقي موَّحد.

(هـ) ثمة حاجة إلى زيادة التركيز على عمليات الانتقال ذات التأثير الكبير في أربعة مجالات ذات أولوية: الوظائف والحماية الاجتماعية، والحصول على الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، والربط الرقمي، والتعليم.

(ب) عرض عن وجهات نظر المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ الخطتين وتسريعه]البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال[

٤٩- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الأساسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تكثيف الجهود لصياغة سياسات شاملة تهدف إلى تحسين اقتصاداتها، وحماية الفئات الأكثر ضعفا، وإيجاد المزيد من فرص العمل اللائقة، مع تمكين النساء والشباب؛

'٢' تعزيز آليات الحوار الاجتماعي لتمكين المواطنين؛

'٣' الاستثمار في النظم المستدامة لإنتاج الأغذية المغذية، من خلال تنفيذ ممارسات زراعية مرنة تستجيب للفوارق بين الجنسين وأقل كثافة من حيث العمالة، بينما تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحافظ على المنظومات البيئية؛

'٤' منح الأولوية لجهود التكيف مع تغير المناخ والاستفادة بشكل أفضل من إمكانات القارة في امتصاص الكربون كأداة للتفاوض في المناقشات العالمية بشأن التمويل المناخي؛

'٥' تعزيز السياسات والممارسات والعمليات التي تعالج دوافع العنف والإساءة والاستغلال والاتجار غير المشروع، وتسريع تنفيذ المبادرات المصممة للحد من النزاعات المسلحة في أفريقيا؛

(ب) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعزز ما تقوم به من تنسيق للمشاورات بين الحكومات الأفريقية في سبيل تحسين تعزيز تبادل المعارف والقدرات والتعلم المشترك في مجالات التكنولوجيا والتجارة وصياغة السياسات وتمويل التنمية؛

(ج) ينبغي للشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:

'١' منع القيود التجارية وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك من خلال الإلغاء بصورة متوازية لجميع أشكال الإعانات المقدمة للصادرات الزراعية وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا للتفويض المقابل الذي انبثق عن جولة الدوحة الإنمائية؛

'٢' متابعة الوعود التي قُطعت لمساعدة البلدان في جهودها الرامية للتكيف مع تغير المناخ من خلال خطط الحماية الاجتماعية القوية للمجتمعات المتضررة؛

'٣' زيادة تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.

(ج) عرض عن تحول النظم الغذائية بوصفه مسرِّعا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا [البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال]

٥٠- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) تحسين قدرة المؤسسات الوطنية لتعزيز التعاون الإقليمي، وتوسيع نطاق عمل الوزارات الوصية المسؤولة عن الأغذية لتشمل النظم الغذائية بأكملها، بهدف ضمان اتباع نهج شامل لتحوُّل النظم الغذائية؛

(ب) تحسين التعاون فيما بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وكيانات منظومة الأمم المتحدة في سبيل التنفيذ الناجح للمسارات ومن أجل التنفيذ الناجح للمسارات الوطنية لتحويل النظم الغذائية وإدماجها في أطر التخطيط الحالية؛

(ج) مواءمة استراتيجيات النظام الغذائي الوطنية مع السياسات المناخية لتحقيق الاستدامة، وذلك بالاستفادة من 'مبادرة التقارب' التي أطلقها مركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة باعتبارها أداة مهمة لدعم البلدان الأفريقية في جعل نظمها الغذائية أكثر استدامة وإنصافا ومرونة، تماشيا وأهداف التنمية المستدامة والأهداف الورادة في اتفاق باريس.

طاء – النظر في الرسائل الرئيسية وإعلان أديس أبابا بشأن التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية لتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة واعتمادهما [البند ١١ من جدول الأعمال]

٥١- نظر المنتدى في الموجز والرسائل الرئيسية المبينة في الفروع السابقة من هذا التقرير وإعلان أديس أبابا بشأن التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية لتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة، بصيغتها المعدلة، واعتمدَهُما بالإجماع (ECA/RFSD/2024/12).

ياء– شكر وتقدير

٥٢- أعرب الوزراء والمسؤولون رفيعو المستوى والمشاركون عن تقديرهم لحكومة إثيوبيا وشعبها على ما أحاطوهم به من كرم الضيافة. كما أعربوا عن امتنانهم للترتيبات المتخذة لتمكين المشاركة الشخصية وعبر الإنترنت في الدورة والحرص على تمكين الأشخاص ذوي

الإعاقة من المشاركة الكاملة في المنتدى. وأعربوا عن تقديرهم لنائبة الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيسة وزراء أوغندا، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، لحضورهم المنتدى ومساهماتهم فيه.